

Distr.: General  
23 December 2021  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



### مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والأربعون

28 شباط/فبراير - 1 نيسان/أبريل 2022

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

### تقييم وتحديد المجالات ذات الأولوية: رؤية للعمل المستقبلي للمكلفة بالولاية

تقرير الخبرة المستقلة المعنية بآثار الديون الخارجية للدول، وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى عليها، في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

#### موجز

يعرض هذا التقرير خطة العمل الأولية للخبرة المستقلة المعنية بآثار الديون الخارجية للدول، وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى عليها، في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تمشياً مع قرارات مجلس حقوق الإنسان 10/43 و8/46 و11/46.

وتعتمد الخبرة المستقلة تركيز عملها على المجالات المواضيعية الستة التالية:

- (أ) الشرعية المالية وحقوق الإنسان؛
- (ب) التعامل مع طبيعة الدولة ودورها المتغيرين؛
- (ج) الأزمات والطوارئ الطبيعية والالتزامات المالية؛
- (د) البيئة والتدفقات المالية غير المشروعة والديون والمعاملات المالية؛
- (هـ) شفافية المعلومات المالية والضريبية والنظم الرقمية؛
- (و) النظام المالي العالمي وآثاره على حقوق الإنسان.

ووفقاً للولاية التي منحها إياها مجلس حقوق الإنسان، ستعاون الخبرة المستقلة بنشاط، بما في ذلك مع الدول الأعضاء، في مختلف المحافل، وكذلك مع لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، ومجموعة العشرين ومجموعة الـ 77، والمؤسسات المالية الدولية، وكيانات الأمم



المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية. وستؤدي أيضاً دوراً نشطاً في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والأحداث ذات الصلة.

وستقوم الخبرة المستقلة بزيارات قطرية رسمية، بدعوة من الحكومات، لتحديد الممارسات الجيدة، والحصول على فهم متعمق للاتجاهات الحالية التي تؤثر على حقوق الإنسان المتصلة بولايتها، ولا سيما فيما يتعلق بالمجالات المواضيعية الستة المحددة أعلاه. وستسعى إلى تحقيق رؤية طويلة الأجل، بما في ذلك البرمجة والتخطيط، فضلاً عن مساعدة الحكومات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دولياً، وستتناول الديون الخارجية وغيرها من السياسات المتصلة بالالتزامات المالية الدولية، مسترشدة في ذلك بالقوانين والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وستقدم الخبرة المستقلة المشورة أيضاً، وتقوم، عند الاقتضاء، بالدعوة وتثيّر الشواغل من خلال أساليب العمل المتبعة لدى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وستركز في جميع مراحل عملها على تأثير السياسات المالية على الصعيد الدولي والوطني والمحلي على الفئات السكانية المهمشة. وستقدم الخبرة المستقلة المشورة والتوصيات المتعلقة بالسياسات استناداً إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان والأدلة التجريبية القائمة، بهدف إثبات أن وضع قانون حقوق الإنسان وسياساته في صميم التنمية والقوانين والسياسات والنظم المالية يؤدي إلى نتائج أفضل وأكثر استدامة وإلى تحسين شامل في مستويات المعيشة.

## المحتويات

## الصفحة

4	.....	مقدمة	- أولاً
5	.....	تاريخ موجز للولاية	- ثانياً
8	.....	الروابط بين حقوق الإنسان والالتزامات المالية الدولية	- ثالثاً
8	.....	حقوق الإنسان تتطلب موارد	ألف -
10	.....	تأزر أصحاب المصلحة وتفاعلاتهم	باء -
12	.....	الأولويات المواضيعية والموضوعية	- رابعاً
12	.....	الشرعية المالية وحقوق الإنسان	ألف -
13	.....	التعامل مع طبيعة الدولة ودورها المتغيرين	باء -
14	.....	الأزمات والطوارئ الطبيعية والالتزامات المالية	جيم -
15	.....	البيئة والتدفقات المالية غير المشروعة والديون والمعاملات المالية	دال -
17	.....	شفافية المعلومات المالية والضريبية والنظم الرقمية	هاء -
19	.....	النظام المالي العالمي وأثاره على حقوق الإنسان	واو -
20	.....	خاتمة	- خامساً

## أولاً- مقدمة

1- يُعرض هذا التقرير الذي أعدته الخبيرة المستقلة، التي تولت ولايتها في 1 آب/أغسطس 2021، عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 10/43 و08/46. ويقدم التقرير تحديداً أولياً للمجالات ذات الأولوية لعملها بوصفها المكلفة الجديدة بالولاية، وبين بعض الفرص والأولويات الرئيسية التي نظرت فيها وترغب في مواصلة التشاور بشأنها مع الدول والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمؤسسات المالية الدولية، وكذلك مع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين.

2- وفي هذا التقرير الأولي المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان، تشارك الخبيرة المستقلة، أولاً، تقييماً للعمل الذي اضطلع به المكلفون السابقون بالولاية على مدى 27 سنة الماضية، وثانياً، الملاحظات والأفكار الأولية بشأن الكيفية التي تعتمدها مع معالجة المسائل الرئيسية المتصلة بالولاية. ويعكس التقرير السياق والمساهمات التي وردت لإعداد التقرير<sup>(1)</sup>، فضلاً عن المشاورات التي أجريت مع الخبيرة المستقلة في جنيف وعلى الإنترنت في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2021، وهي ممتدة لها غاية الامتنان. وستبني الخبيرة المستقلة على العمل القيم الذي قام به أسلافها، وكذلك على عمل آليات حقوق الإنسان الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك المبادرات الرئيسية الجارية بالفعل.

3- وفي سياق التاريخ الموجز للولاية المعروض في الفرع الثاني من التقرير، تفكر الخبيرة المستقلة في عمل المكلفين بالولاية السابقين، وتقدم تقييماً لإنجازاتهم، وتحدد نهجاً فعالاً لعملها في المستقبل. وفي الفرع الثالث، تشاطر الخبيرة المستقلة ملاحظاتها وأفكارها الأولية بشأن الالتزامات المالية الدولية وأثارها على جميع حقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الصعيد العالمي والقاري والإقليمي والوطني ودون الوطني. وستستكشف أيضاً أفكاراً عن الكيفية التي تعتمدها مع معالجة المسائل الرئيسية من خلال الولاية.

4- وتمشياً مع قرارات مجلس حقوق الإنسان 10/43 و08/46 و11/46، تعتمده الخبيرة المستقلة تعميق الارتباطات القائمة ومواصلة مساعدة الدول والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك الأطراف الفاعلة الخاصة، من خلال المساهمة في مجموعة الأعمال القائمة لمختلف آليات حقوق الإنسان في تعزيز فهم ما يعنيه إعمال حقوق الإنسان من الناحية المالية.

5- وتركز الخبيرة المستقلة على ست أولويات هي: (أ) الشرعية المالية وحقوق الإنسان؛ (ب) التعامل مع طبيعة الدولة ودورها المتغيرين؛ (ج) الأزمات والطوارئ الطبيعية والالتزامات المالية؛ (د) البيئة والتدفقات المالية غير المشروعة والديون والمعاملات المالية؛ (هـ) شفافية المعلومات المالية والضريبية والنظم الرقمية؛ (و) النظام المالي العالمي وأثاره على حقوق الإنسان. والخبيرة المستقلة مكلفة أيضاً بالعمل على الالتزامات المالية الدولية والتعاون الدولي، فضلاً عن مسألة إعادة الأموال ذات المصدر غير المشروع إلى بلدان المنشأ، وأثرها على التمتع بحقوق الإنسان.

6- ووفاءً بالولاية، تهدف الخبيرة المستقلة إلى التأكيد على سبل التصدي للتحديات الجارية والناشئة، وتحديد الفرص الجديدة، وضمان إحراز تقدم ملموس نحو الإعمال التدريجي لحقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع الإشارة إلى مجالات خبرتها: القوانين والسياسات المالية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التدفقات المالية غير المشروعة؛ والقوانين والسياسات الضريبية وأثارها على إعمال حقوق الإنسان.

(1) انظر: <https://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/IEDebt/Pages/TakingsStockLookingForward.aspx>

7- وعلى الرغم من أن جميع المجموعات السكانية وحقوق الإنسان الخاصة بها تكتسي أهمية بالغة، فإن الخبرة المستقلة ستتركز على الفئات ذات الأولوية التي تعيش تحت خط الفقر، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، النساء<sup>(2)</sup>. وستولي اهتماماً خاصاً لأثر جميع الالتزامات المالية الدولية على الصعيد الدولي والوطني والمحلي على النساء والشباب والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والمهاجرين والأقليات وغيرها من الفئات التي تعاني من التفاوتات الاجتماعية - الاقتصادية والتمييز.

8- ويرد في الفرع الرابع عرض موجز للطريقة المنهجية الذي تعتمده الخبرة المستقلة اتباعاً أثناء تنفيذ ولايتها، بما في ذلك المشاركة في المناقشات الدولية المتعلقة بخفيف عبء الديون، وإعادة هيكلة الديون، وتمويل التنمية، والتدفقات المالية غير المشروعة، ولا سيما تلك المتعلقة بمواصلة تطوير وتنفيذ رؤيتها. وستستخدم عملية للتبصر في نهجها: ترى الخبرة المستقلة أن عمليات التبصر منفصلة عن الاستراتيجية وصنع القرار والصياغة والتخطيط. وسيضمن استخدام هذا النهج كون عملها ذا صلة على المدى الطويل - فالتفكير المتبصر يُستخدم بشكل متزايد من جانب الحكومات ومنظمات المجتمع المدني لإثراء رؤيتها والتخطيط الاستراتيجي والتنفيذ في وقت لاحق.

9- وستقدم الخبرة المستقلة، لدى اضطلاعها بولايتها، المشورة والتوجيه، وستشارك في المناقشات والقرارات المتعلقة بأساليب عمل آليات الإجراءات الخاصة مع نظرائها، وستستفيد من مختلف الأدوات والصكوك المتاحة لها، تمشياً مع مدونة قواعد السلوك الخاصة بالمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، ودليل الإجراءات الخاصة، وقرارات لجنة التنسيق. وستستند في مشورتها وتوصياتها المتعلقة بالسياسات إلى الالتزامات والتوجيهات السياساتية المقدمة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وهي تعترم دعم الدول وأصحاب المصلحة الآخرين في ضمان استخدام الالتزامات المالية لإعمال حقوق الإنسان وتقديم المشورة، عند الاقتضاء، لاتخاذ قرارات صعبة في ظروف صعبة.

## ثانياً - تاريخ موجز للولاية

10- في الفترة بين عامي 1997 و2000، قامت لجنة حقوق الإنسان، وهي سلف مجلس حقوق الإنسان، بإنشاء ولاية الخبير المستقل المعني بآثار سياسات التكيف الهيكلي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وولاية المقرر الخاص المعني بآثار الديون الخارجية على التمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي عام 2000، تم دمج الولايتين في ولاية واحدة هي "الخبير المستقل المعني بآثار سياسات التكيف الهيكلي والديون الخارجية على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"<sup>(3)</sup>. وفي عام 2005، أعيدت صياغة عنوان الولاية ليصبح "الخبير المستقل المعني بآثار سياسات الإصلاح الاقتصادي والديون الخارجية على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"<sup>(4)</sup>، بما في ذلك طلب مبادئ توجيهية عامة

(2) كما لاحظ المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، في إشارة إلى تقرير الحماية الاجتماعية العالمي لمنظمة العمل الدولية 2017-2019، "كانت غالبية الناس - 55 في المائة، أو 4 بلايين شخص - بدون أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية على الإطلاق" (A/HRC/47/36، الفقرة 5). وأشارت أوكسفام، في تقريرها لعام 2020 بعنوان "الاحتفاء من العاصفة: الحاجة العالمية إلى الحماية الاجتماعية الشاملة في أوقات جائحة كوفيد-19"، إلى أن "2,7 بلايين شخص لم يتلقوا أي دعم مالي عام للتعامل مع الدمار الاقتصادي الناجم عن جائحة فيروس كورونا"، وأفاد البنك الدولي بأن "ما بين 88 و115 مليون شخص يمكن أن يقعوا مرة أخرى في براثن الفقر المدقع نتيجة للجائحة، مع زيادة إضافية تتراوح بين 23 و35 مليون في عام 2021"، البنك الدولي، الفقر والرخاء المشترك 2020: انتكاسات الحظ، الصفحة 11، الفقرة الثالثة.

(3) فاننو شيرو (2000-2002)؛ وبرنارد مودهو (2002-2008).

(4) سيفاس لومينا (2008-2014)؛ وخوان بابلو بوهوسلافكي (2014-2020)؛ ويوفن لي (2020-2021).

تتبعها الدول والمؤسسات المالية الخاصة والعامة والوطنية والدولية في عملية صنع القرار بشأن سداد الديون وتنفيذها وبرامج الإصلاح الهيكلي، بما فيها تلك الناشئة عن تخفيف عبء الديون الخارجية.

11- وفي حزيران/يونيه 2006، حل مجلس حقوق الإنسان محل لجنة حقوق الإنسان عملاً بقرار الجمعية العامة 251/60. وفي 18 حزيران/يونيه 2007، اعتمد المجلس القرار 1/5، الذي مدد بموجبه الولاية. واعتمد المجلس أيضاً القرار 2/5 الذي يتضمن مدونة سلوك للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وفي عام 2008، أعاد المجلس صياغة اسم الولاية ليصبح "الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية للدول، وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى عليها، في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، ولم يتغير منذ ذلك الحين. والسيدة وريس هي المكلفة الرابعة بالولاية.

12- وبين عامي 1997 و2005، دُكرت ولاية الخبير المستقل في 11 قراراً على الأقل؛ وفي الفترة بين عامي 2006 و2012، اعتمد ما لا يقل عن 8 قرارات إضافية بشأن الولاية؛ ومنذ عام 2012، اعتمد ما لا يقل عن 16 قراراً بشأن آثار الديون الخارجية وولاية الخبير المستقل<sup>(5)</sup>. وهناك إشارات عديدة إلى الولاية منذ إنشائها. وقد ظل جميع المكلفين بالولاية يركزون على قضايا الديون الخارجية والالتزامات المالية الدولية في أعمال حقوق الإنسان، على النحو المبين في قرار مجلس حقوق الإنسان 3/34 الذي سلط الضوء على مجالات العمل الرئيسية السبعة التالية:

(أ) آثار الديون الخارجية والسياسات المعتمدة لمواجهةها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

(ب) أثر الديون الخارجية وغيرها من الالتزامات المالية الدولية ذات الصلة على قدرة الدول على تصميم وتنفيذ سياساتها وبرامجها، بما في ذلك الميزانيات الوطنية التي تستجيب للمتطلبات الحيوية لتعزيز أعمال الحقوق الاجتماعية؛

(ج) التدابير التي اتخذتها الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية للتخفيف من هذه الآثار في البلدان النامية، ولا سيما أفقر البلدان والبلدان المثقلة بالديون؛

(د) التطورات الجديدة في الإجراءات والمبادرات التي تتخذها المؤسسات المالية الدولية وغيرها من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بسياسات الإصلاح الاقتصادي وحقوق الإنسان؛

(هـ) آثار الدين العام، والإصلاح الاقتصادي، وسياسات تثبيت الأوضاع المالية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(و) أثر التدفقات المالية غير المشروعة على التمتع بحقوق الإنسان؛

(ز) العملية الموكلة إليها متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، بهدف لفت انتباهه إلى مسألة آثار التكيف الهيكلي والديون الخارجية على التمتع بحقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

13- وتقدر الخبرة المستقلة تقديراً عميقاً عمل أسلافها الذين قدموا مساهمات كبيرة في النهوض بمجموعة واسعة من المواضيع والمسائل المحددة. ومنذ بداية الولاية، بما في ذلك دمج الولايات والتغييرات

(5) جميع القرارات متاحة على الرابط التالي:

<https://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/IEDebt/Pages/Mandate.aspx>

اللاحقة، كان هناك 41 تقريراً مواضيعياً لا تزال جميعها قيمة بالنسبة للمكلفة بالولاية حالياً. بيد أن هذه التقارير تركز أساساً على المسائل المتعلقة بالمجالات الستة التالية من مجالات العمل الرئيسية السبعة المذكورة أعلاه: الدين الخارجي؛ ودور المؤسسات المالية الدولية؛ وسياسات الإصلاح الاقتصادي؛ وتسوية المنازعات؛ والتدفقات المالية غير المشروعة؛ والمسائل الجديدة والناشئة؛

14- وقد استكشفت عدة تقارير مواضيعية للولاية الصلة بين الدين الخارجي وحقوق الإنسان. وتشمل بعض أحدث التقارير ما يلي: إدماج حقوق الإنسان في سياسات الديون والقدرة على تحمل الديون<sup>(6)</sup>؛ وعدم المساواة الاقتصادية والأزمات المالية وحقوق الإنسان (2016)<sup>(7)</sup>؛ والمشاكل المتصلة بالديون في البلدان النامية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) (2020)<sup>(8)</sup>؛ وإصلاح هيكل الديون الدولية وحقوق الإنسان (2021)<sup>(9)</sup>؛ والتزامات مالية دولية أخرى، مثل منازعات الديون والتحكيم الدولي في مجال الاستثمار وحقوق الإنسان (2017)<sup>(10)</sup>، والتدفقات المالية غير المشروعة، وحقوق الإنسان، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 (2016)<sup>(11)</sup>.

15- وركزت التقارير السابقة أيضاً على تحليل حقوق إنسان محددة، مثلاً إعادة الهيكلة وحقوق العمل (2017)<sup>(12)</sup>، وعلى فئات سكانية محددة، مثلاً تأثير الدين الخارجي على حقوق المرأة (2012)<sup>(13)</sup>، وتأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي على حقوق الإنسان للمرأة (2018)<sup>(14)</sup>. وجرى أيضاً تحليل الدين الخاص للأفراد والأسر المعيشية وعلاقته بحقوق الإنسان (2020)<sup>(15)</sup>. وأبلغ خبراء مستقلون سابقون أيضاً عن دور أصحاب المصلحة الرئيسيين، مثلاً المسؤولية عن تواطؤ المؤسسات المالية الدولية في انتهاكات حقوق الإنسان (2019)<sup>(16)</sup> ودور وكالات التصنيف الائتماني في تخفيف عبء الديون، ومنع أزمة الديون وحقوق الإنسان (2021)<sup>(17)</sup>، وأجريت زيارة رسمية لمؤسسات الاتحاد الأوروبي (2016)<sup>(18)</sup>.

16- ومنذ عام 2004، أجرى الخبراء المستقلون 25 زيارة قطرية شملت جميع مناطق العالم ومجموعة واسعة من المسائل والسياقات. وشملت هذه الزيارات بلدان مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة الدخل ومجتمعات تعيش مرحلة نزاعات ومرحلة ما بعد النزاعات<sup>(19)</sup>.

(6) A/71/305.

(7) A/HRC/31/60.

(8) A/75/164.

(9) A/76/167.

(10) A/72/153.

(11) A/HRC/31/61.

(12) A/HRC/34/57.

(13) A/67/304.

(14) A/73/179.

(15) A/HRC/43/45.

(16) A/74/178.

(17) A/HRC/46/29.

(18) A/HRC/34/57/Add.1.

(19) تشمل البلدان التي تمت زيارتها: الأرجنتين وأستراليا وإكوادور وأوغندا وأوكرانيا وأيسلندا وبنما وبوركينا فاسو وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وتونس وجزر سليمان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسري لانكا وسويسرا والصين وفيت نام وقيرغيزستان ولاتفيا ومنغوليا وموزامبيق والنرويج واليابان واليونان. تقارير جميع الزيارات وتعاليق الدول متاحة على الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/IEDebt/Pages/CountryVisits.aspx>

17- ومنذ كانون الثاني/يناير 2010، بعثت الولاية أيضاً أكثر من 90 رسالة، كثير منها رسائل ادعاء مشتركة أو نداءات عاجلة أو رسائل مشتركة مع ولايات أخرى، بموجب إجراء تقديم البلاغات في إطار الإجراءات الخاصة. ووُجّهت هذه الرسائل إلى الدول، وكذلك إلى المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والمصارف والمؤسسات الأخرى في القطاع المالي، مثل كريدي سويس، وفي تي بي كابيتال وإن إم إل كابيتال المحدودة، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير وغير ذلك من أصحاب المصلحة، مثل الفريق العامل الثالث المعني بتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول التابع للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي<sup>(20)</sup>.

18- وقد وضع المكلفون بالولاية السابقون مبادئ توجيهية توضح أولوية المعايير والالتزامات الدولية لحقوق الإنسان على خدمة الديون، وتوفر إطاراً لفهم سبب كون الديون السيادية مسألة من مسائل حقوق الإنسان، وتعالج أهمية تقييمات أثر حقوق الإنسان في سياق برامج الإصلاح الاقتصادي. وتشمل هذه الصكوك المبادئ التوجيهية المتعلقة بالديون الخارجية وحقوق الإنسان (2011)، التي أقرها مجلس حقوق الإنسان في عام 2012<sup>(21)</sup>، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بتقييم أثر الإصلاحات الاقتصادية في حقوق الإنسان (2019)<sup>(22)</sup>.

19- وترى الخبيرة المستقلة أن المبادئ التوجيهية المتعلقة بتقييم أثر الإصلاحات الاقتصادية في حقوق الإنسان يمكن أن تؤدي دوراً في تحديد الآثار السلبية المحتملة لحقوق الإنسان فيما يتعلق بمبادرات سياساتية معينة حتى يتسنى للدول اتخاذ تدابير لمنع تلك الآثار. وطلب مجلس حقوق الإنسان أيضاً إلى الخبيرة المستقلة أن تجري تحليلاً إضافياً للمبادئ التوجيهية بشأن عدم إعادة الأصول إلى بلدانها الأصلية وتقديم تقريراً مؤقتاً عن الموضوع إلى المجلس في آذار/مارس 2023.

20- وقد قطعت الولاية أشواطاً طويلة. ودرست مجموعة واسعة من المسائل في الحوار مع الدول وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، باستخدام مجموعة متنوعة من الأدوات والإجراءات المتاحة لها، بما في ذلك، على وجه الخصوص، التقارير المواضيعية، والبعثات القطرية، والمبادئ التوجيهية، ومشاورات وأحداث الخبراء، ورسائل الادعاء، والنداءات العاجلة، والرسائل المشتركة مع مكلفين بولايات أخرى.

## ثالثاً - الروابط بين حقوق الإنسان والالتزامات المالية الدولية

21- تعرض الخبيرة المستقلة فيما يلي المواضيع الرئيسية التي ستدعم وتوجه نهجها في العمل الذي تضطلع به في إطار ولايتها خلال فترة هذه الولاية، يليها وصف لمجالات ومشاريع بحثية محددة تود أن تضطلع بها.

### ألف - حقوق الإنسان تتطلب موارد

22- بعد أن نظرت الخبيرة المستقلة في الأنماط الاجتماعية-الاقتصادية الناشئة، والعمل الهام الذي يقوم به العديد من أصحاب المصلحة، والتطورات في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

(20) جميع البلاغات، فضلاً عن الردود الواردة من مختلف الدول والمتلقين الآخرين، متاحة على الرابط التالي:

<https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocuments>

(21) الوثيقتان A/HRC/20/23 و Corr.1 اللتان أقرهما مجلس حقوق الإنسان في قراره 10/20.

(22) A/HRC/40/57.

بشكل أعم، فهي تبدأ ولايتها بفهم عدة تحديات رئيسية مطروحة أمام الأعمال المالي لحقوق الإنسان وإدراك الفرص الناشئة، التي تهدف إلى معالجتها والانخراط فيها عند قيامها بمزيد من المشاورات.

23- ويتمثل الالتزام الأساسي للدول الأطراف باحترام أعمال حقوق الإنسان، وفقاً للمادة 2(1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في أن كل دولة ملزمة "بأن تتخذ، بمفردها وعن طريق المساعدة والتعاون الدوليين، ولا سيما على الصعيدين الاقتصادي والتقني، وبأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة، ما يلزم من خطوات لضمان التمتع الفعلي التدريجي بالحقوق المعترف بها في هذا العهد، سالكة إلى ذلك جميع السبل المناسبة، وخصوصاً سبيل اعتماد تدابير تشريعية". غير أن تنفيذ تلك الالتزامات والامتثال لها ينطوي على تحديات خاصة للهيئات الدولية لحقوق الإنسان، وكذلك للمحاكم الوطنية، تتمثل في وضع شروط دقيقة للامتثال للمسؤولية الناشئة عن جميع العناصر المبينة في المادة 2(1) من العهد<sup>(23)</sup>.

24- وفيما يتعلق بالمساعدة والتعاون الدوليين: غالباً ما يكون لدى الدول آليات محدودة لتقييم الالتزامات المالية الدولية، بما في ذلك ما يتصل بالتشريعات أو السياسات أو الالتزامات المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة والديون الخارجية، فضلاً عن القرارات الميزانية ذات الصلة أو القرارات الإدارية المتناسقة. ولا بد من تزويد المؤسسات العالمية والقارية والإقليمية والوطنية ودون الوطنية، بما فيها المؤسسات المالية وهيئات حقوق الإنسان، بأدلة وبيانات موثوقة تتعلق بالقيود المفروضة على الموارد والاحتياجات المتنافسة. وينبغي تعزيز وتوسيع النهج التشاركية في عمليات صنع القرارات المتعلقة بالميزانية والمالية لضمان قدرة جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الفئات المهمشة، على إسماع أصواتهم. وينبغي لجميع الأذرع الحكومية الثلاثة - التشريعي والتنفيذي والقضائي - أن تنظر في وضع آليات للشرعية المالية والعمل في إطار شراكة مع جميع أصحاب المصلحة لتحسين التشريعات والسياسات وضمان الشرعية المالية<sup>(24)</sup>.

25- وفيما يتعلق باستخدام أقصى قدر من الموارد المتاحة: ينبغي تقييم الالتزامات المالية والالتزامات القائمة على الموارد ليس فيما يتعلق بالقانون والمجتمع فحسب، بل أيضاً فيما يتعلق بالنظم العرقية والإثنية والتاريخية والاقتصادية والسياسية والأيدولوجية والعقائدية التي توجد فيها. وهذا السياق، بما فيه فهم الموارد المتاحة، والاحتياجات المتنافسة، والسياسات الاقتصادية والتعاون والمساعدة الدوليين، فضلاً عن التضامن، هو العماد الذي ينبغي الاستناد إليه للنظر إلى دعم حقوق الإنسان. ولا توجد صيغة بسيطة لتحديد القوانين أو السياسات أو تدابير الإنفاذ المالية الدقيقة الضرورية للتأكد من مخصصات الميزانية اللازمة في جميع البلدان. غير أن عدم إمكانية تقييم الامتثال لجوانب حقوق الإنسان إلا في سياق ظروف محددة ينبغي ألا يؤدي إلى انعدام المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، أو تجاهل هذه الانتهاكات، أو حتى إساءة استخدام العناصر الأساسية للشرعية المالية.

26- وفيما يتعلق بالإعمال التدريجي لحقوق الإنسان من خلال التدخلات المالية: تشمل الشرعية المالية سبعة مبادئ رئيسية هي: المساءلة؛ والشفافية؛ والمسؤولية؛ والكفاءة؛ والفعالية؛ والإنصاف؛ والعدل؛ وربما ينبغي أن تكون لعنصر العدل الأسبقية على جميع العناصر الأخرى<sup>(25)</sup>. وتسلم الخبرة المستقلة بأن على

Attiya Waris, *Tax and Development: Solving Kenya's Fiscal Crisis through Human Rights*, 2013, (23) LawAfrica Publishing.

.Attiya Waris, *Financing Africa*, 2019, Langaa Publishers (24)

ابن خلدون، المقدمة؛ ومحمد رضا شهيدبيك، (25)

الدول أن تتخذ تدابير إيجابية من أجل إعمال حقوق الإنسان من الناحية المالية. وينبغي ألا تتخذ هذه التدابير على مستوى الدول فحسب، بل أيضاً من خلال التعاون والمساعدة الدوليين دعماً لجهود الدول.

27- وينبغي توضيح طبيعة التزامات الدول في مختلف الظروف من خلال الإجراءات والآليات والالتزامات السياقية. وينبغي أن تواصل هيئات وآليات حقوق الإنسان، وكذلك المحاكم، تطوير الالتزامات المرتبطة بالإعمال التدريجي لحقوق الإنسان، مثل أقصى الموارد المتاحة والتدابير التشريعية المناسبة، من أجل توضيح نطاقها ومضمونها في ظروف محددة. ويشمل نهج الخبرة المستقلة النظر في الجوانب العملية لما تشير إليه بوصفه "الإعمال المالي التدريجي لجميع حقوق الإنسان".

28- والموارد المالية ضرورية للاستثمار في السكن والصحة والضمان الاجتماعي والغذاء والتعليم وغير ذلك من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ولاحترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها بفعالية، ثمة حاجة إلى الموارد. وستستكشف الخبرة المستقلة في عملها الطريقة التي ينبغي أن تُدار بها الالتزامات المالية الدولية لضمان الوفاء بإعمال حقوق الإنسان وتحقيق الالتزامات التي قطعت في أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن عمليات مراجعة حسابات المواطنين والميزنة الجنسانية كانت وسائل فعالة لتسليط الضوء على الممارسات المالية غير الشرعية، ومحاسبة الحكومات المحلية والوطنية على عمليات الميزنة، وتعزيز الشفافية، فإن هناك حاجة إلى توسيع نطاق هذا الخطاب ليس ليشمل الفئات المهمشة فحسب، بل أيضاً لتعميم الميزنة القائمة على حقوق الإنسان داخل المؤسسات الدولية على الصعيد العالمي.

## باء - تأزر أصحاب المصلحة وتفاعلاتهم

29- تعترم الخبرة المستقلة مواصلة وتيسير المناقشات المتعلقة بولايتها مع كيانات الأمم المتحدة وإدارتها ذات الصلة ومع هيئات حقوق الإنسان والهيئات المالية العالمية والقارية والإقليمية. وترى الخبرة المستقلة أن تعزيز عمل الولاية حتى يتسنى لها اكتساب مزيد من الوضوح على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني يمكن أن يساعد في ضمان تنفيذها على نطاق أوسع وإدماجها بعمق في العمل الجاري للدول والمؤسسات. ويمكن أن يؤدي هذا النشاط أيضاً إلى إجراء حوار بشأن المسائل مع الدول والمجتمع المدني، وكلاهما قد يستفيد من فترة مناقشة متعمقة قبل النظر في الإصلاحات التشريعية أو السياساتية.

30- وستواصل الخبرة المستقلة تطوير وتعميق الروابط مع المكلفين بولايات أخرى وتحديد مجالات التعاون الممكنة، بما في ذلك مع الولايات المرتبطة بمسائل التنمية والفقر وحرية التعبير، فضلاً عن تلك المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وسيتم أيضاً بحث المسائل المتعلقة بأموال الحقوق وكيفية إعطاء الأولوية للموارد المالية على الصعيدين العالمي والوطني في سياق التزامات حقوق الإنسان مع المكلفين بولايات أخرى، وحيثما أمكن، سيتم الترحيب بالمداخلات وتقديمها. وستكون المناقشات المتعلقة بالالتزامات المالية وأثرها على عمل الولايات الأخرى أساسية لنهج الخبرة المستقلة.

31- وقد تعلمت الخبرة المستقلة، في عملها التعاوني مع الممارسين الآخرين في الميدان، أهمية الحفاظ على ترابط دينامي بين الأنشطة على الصعيدين الوطني والدولي. وإن أُريد للقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان أن تكون ذات مغزى وأن تنفذ بفعالية على الصعيد الوطني، فلا بد من وضعها وتفسيرها في سياق التجارب الوطنية، ويجب أن تستفيد من التقدم المحرز في القوانين والسياسات والممارسات المحلية. وبالمثل، يجب العمل على نضج وتقوية حقوق الإنسان المحلية بالمعايير والمبادئ العالمية الموضوعية على الصعيد الدولي. وعلى الرغم من أن البعد الدولي أساسي، فإن الحلول كثيراً ما توجد في التشريعات والسياسات المحلية؛ وهذا هو الحال في كثير من الأحيان فيما يتعلق بالنظم المالية حيث تبقى السيادة هي المبدأ الأساسي.

32- وعلى مدى العقود الأربعة الماضية، ازداد ببطء فهم آثار الديون الخارجية وغيرها من الالتزامات المالية الدولية، ليس على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فحسب، بل على جميع حقوق الإنسان، ولا سيما في العقد الماضي. وظهرت حركات وحملات وطنية وعالمية لمعالجة القضايا الأساسية المتصلة بآثار الالتزامات المالية على أعمال حقوق العمل وحقوق المرأة، وحقوق السكن، والتنمية المستدامة، وأثر الأزمة المالية، والحرمان من الخدمات الضرورية لرفع مستويات المعيشة. وهناك وعي متزايد بأن الديون الخارجية وتدابير التقشف قد شلت النفقات المحلية على الصحة والتعليم وأن الحماية الاجتماعية ضعيفة للغاية وينبغي تعزيزها؛ وهذا الوعي أخذ في الازدياد لأن هناك فهماً عالمياً أفضل لكيفية عمل النظم المالية. ولا يُعرض تحليل هذا الموضوع في التقارير المعدة في إطار هذه الولاية فحسب، بل أيضاً في تقارير خبراء الإجراءات الخاصة الآخرين<sup>(26)</sup>.

33- وتقوم الأوساط الأكاديمية والدول والمؤسسات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني، على نحو متزايد، بتطبيق مبادئ حقوق الإنسان الدولية على ظروف وطنية محددة، وتستخدم نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك هيئات رصد المعاهدات، وعملية الاستعراض الدوري الشامل، والإجراءات الخاصة، لتعزيز تطوير التفسير والتطبيق بشأن قدرة الدول على تحمل الديون الخارجية وغيرها من الالتزامات المالية، والتصدي للتحدي الإقليمي والوطني والمحلي، وكذلك توضيح التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان في هذا الصدد.

34- وشكل التحدي الذي يطرحه تعقد المعاملات المالية والتدفقات المالية داخل البلدان وفيما بينها جانباً حاسماً من جوانب التفاعل الوطني-الدولي الحالي في مجال القوانين والسياسات المالية. فعلى سبيل المثال، تبرز نتائج عدد من القضايا القانونية التي تنطوي على الحاجة إلى إعادة الأموال التي حولت بطريقة غير مشروعة عجز الدول عن تأمين الموارد المالية الكافية لإعمال حقوق الإنسان تدريجياً أو فوراً. وقد عُرضت هذه القضايا على المحاكم المحلية والهيئات الإقليمية والدولية في السنوات الأخيرة<sup>(27)</sup>، وتعتمد المحاكم بشكل متزايد على المعايير الدولية لحقوق الإنسان في الفصل في هذه القضايا.<sup>(28)</sup>

35- وستلتصم الخبيرة المستقلة مدخلات من الدول وهيئات المعاهدات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والعاملين في المجال المالي وحقوق الإنسان عند النظر في كيفية دعم الحوار الحاسم بين قواعد وممارسات حقوق الإنسان المحلية والإقليمية والقارية والدولية. وهي ملتزمة بتعزيز وتوطيد ترابط القوانين والممارسات الوطنية والدولية في جميع جوانب عملها، بما في ذلك الاتصالات والزيارات القطرية والتقارير المواضيعية.

(26) انظر، على سبيل المثال: تقرير المقرر الخاص المعني بالسكن اللائق، A/HRC/34/51؛ وتقرير المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي، A/75/208؛ وتقرير المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان، A/73/396؛ وتقرير تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان عن الصندوق العالمي للحماية الاجتماعية، A/HRC/47/36؛ ودراسة الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال بشأن أفضل الممارسات وكيفية تحسين فعالية التعاون العابر للحدود بين الدول في مجال إنفاذ القوانين فيما يتعلق بمسألة الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، A/HRC/35/33. وانظر أيضاً عدة رسائل إلى الدول والجهات الفاعلة الأخرى، في إطار ولايات مختلفة، بشأن تدابير التقشف وأثر الأزمة المالية والديون الخارجية على حقوق الإنسان، متاحة على الرابط التالي: <https://spcommreports.ohchr.org/>.

(27) مفوضية الاتحاد الأفريقي/اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا (2015).

(28) الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين، *أوراق باننورا*، 2021. متاحة على الرابط التالي: <https://www.icij.org/investigations/pandora-papers/>.

## رابعاً - الأولويات المواضيعية والموضوعية

36- على الرغم من أن الخبرة المستقلة ستواصل البناء على عمل المكلفين بالولاية السابقين، فإنها ستولي اهتماماً خاصاً للتنظيم والمشاركة في الأحداث والمشاورات المتعلقة بمواضيع من قبيل: التدفقات المالية غير المشروعة؛ وعدم إعادة الأموال إلى بلدانها الأصلية؛ وعملية تمويل التنمية؛ والمناقشات الجارية بشأن تمويل أهداف التنمية المستدامة. وتمشياً مع تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة"، ستشارك الخبرة المستقلة في مناقشات ترمي إلى ضمان أن الاقتصاد العالمي يعمل لصالح الجميع، بما في ذلك في مجالات من قبيل ضمان التمويل المستدام، وتعزيز التدابير الرامية إلى معالجة أوجه الضعف في هيكل الديون الدولية، والحاجة إلى الإصلاحات<sup>(29)</sup>. وبالتحديد، سيجري بحث هذه المسائل المالية بالإشارة إلى تأثيرها على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتهدف الخبرة المستقلة إلى مساعدة الدول والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين في ضمان تعزيز حقوق الإنسان بالتركيز على عدة مجالات مواضيعية رئيسية في سياق ولايتها.

37- وكما ذكر أعلاه، إن المواضيع ومجالات العمل ذات الأولوية المحددة في هذا التقرير أولية بطبيعتها، حيث تود الخبرة المستقلة مواصلة مشاوراتها مع الدول وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، ولا سيما وكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية والمكلفين بولايات أخرى في إطار الإجراءات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بغية تحسين خطة عملها في المستقبل. وتعترم الخبرة المستقلة تطوير كل موضوع من هذه المواضيع بطريقة تعاونية وتشاركية.

## ألف - الشرعية المالية وحقوق الإنسان

38- ينبغي الاعتراف بالنظم المالية، ومن ثم بالشرعية المالية، ليس من حيث القانون والاقتصاد والسياسة والسياق الاجتماعي فحسب، بل أيضاً من حيث النظم العرقية والإثنية والتاريخية والاقتصادية والسياسية والأيدولوجية والعقائدية التي توجد فيها<sup>(30)</sup>. وأي فهم للنظم المالية في هذا السياق، سيشمل بالضرورة هدف رفع مستويات المعيشة وتحسين مستوى التنمية. وترى الخبرة المستقلة أن هذه الأهداف ينبغي أن يُنظر إليها من منظور حقوق الإنسان.

39- وكما يتضح من نهج قائم على حقوق الإنسان، تقوم الشرعية المالية على العلاقة بين الدولة والمجتمع: العقد الاجتماعي. فالدولة، من جهة، كيان أنشأه المجتمع وكلفه بمسؤوليات تجاه مواطنيه. والحق في تحصيل الإيرادات؛ ومبلغ الإيرادات المحصلة؛ والمصدر الذي يتم تحصيلها منه؛ وطريقة التحصيل؛ واستخدام الإيرادات المحصلة وتوزيعها هو تقليدياً حق دستوري أو صلاحية من صلاحيات الحكومة الوطنية. والسياسات المالية وتحصيل الموارد الوطنية وتوزيعها توضع دائماً تحت السلطة التقديرية للحكومة<sup>(31)</sup>. وعلى مر التاريخ، جرى تحليل هذه الإيرادات، وبالتالي السياسة المالية، وظلت أولويات الإنفاق إلى حد كبير تحت السلطة التقديرية للدولة<sup>(32)</sup>.

(29) خطتنا المشتركة، تقرير الأمين العام (A/75/982)، الفقرتان 73 و131).

(30) Attiya Waris, *Tax and Development*, 2013, and Attiya Waris, *Financing Africa*, 2019. "Mohammareza: Ibn Khaldun as a paradigm for the past and future of sociology and humanity", 2020, *Sociology International Journal* (MedCrave publishing online), vol. 4, No. 5, pp. 153–159

(31) See, generally, G. Brennan and J. M. Buchanan, *The Power to Tax: analytical foundations of a fiscal constitution*, 1980, Cambridge University Press; and A. Buchanan, *The Heart of Human Rights*, 2013, Oxford University Press

(32) .See, generally, M. Levi, *Of Rule and Revenue*, 1988, University of California Press

40- ومن جهة أخرى، يساهم المجتمع في توفير الموارد للدولة للسماح بإنشائها وتشغيلها لبعض الأغراض المحددة. وينبغي الوفاء بهذه المهام، بما في ذلك المسائل الأساسية من قبيل الأمن، التي تتطلب موارد بشكل أو بآخر. وتحتاج الدولة إلى هذه الموارد من المجتمع خلال أول وأبسط مستوى تطوري من وجودها. ولكن، مع تزايد تعقد الدولة والتزامها بتوفير مزيد من السلع والخدمات، هناك نمو متناسب في حاجتها إلى الموارد، مما يؤدي إلى الاعتراف بأن هناك قاعدة موارد محدودة، وبالتالي يجب تحديد أولوية الاحتياجات والمتطلبات.

41- وتعتزم الخبرة المستقلة، في إطار الولاية، استكشاف حقوق الإنسان كجزء من نظرها في سياسات تحصيل الإيرادات وإنفاقها. وعند صياغة هذا النهج، لن يقيّم تحليلها الاقتصاد العالمي ككل متكامل يمكن تقسيمه وتحليله. وعلى العكس من ذلك، يشكل الاقتصاد العالمي مزيجاً من اقتصادات متعددة تعمل أحياناً بالتوازي وفي أحيان أخرى في صراع مع بعضها البعض. وترى الخبرة المستقلة أن هناك ستة اقتصادات رئيسية تعمل في أي وقت من الأوقات، سواء أكانت معترفاً بها قانوناً أو منظمة أم لا. وتصب هذه الاقتصادات في الاقتصاد العالمي للديون الخارجية والالتزامات المالية الدولية، وتؤثر بدورها على حقوق الإنسان بطرق متعددة. والنماذج الاقتصادية الستة هي:

- (أ) الاقتصاد النظامي المعترف به قانوناً؛
- (ب) الاقتصاد غير النظامي؛
- (ج) الاقتصاد غير المأجور (على سبيل المثال، أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر - الاقتصاد غير المعترف به)؛
- (د) اقتصاد الظل (مزيج من الاقتصاد المشروع وغير المشروع)؛
- (هـ) الاقتصاد المدعوم رقمياً؛
- (و) المقايضة (الاقتصاد غير النقدي).

42- ورغم الاعتراف بتعقيد العلاقات بين الدولة والمجتمع، التي تختلف باختلاف فئات الناس، ورغم الاعتراف بمختلف أنواع الاقتصادات المذكورة أعلاه، فإن العلاقة التي يبدو أنها تطورت بين السكان عموماً والدولة من خلال آليات ومؤسسات الدولة لم تكن دائماً ناجحة في تحسين حياة المواطنين وغيرهم من السكان، بمن فيهم المهاجرون واللاجئون والمهاجرون غير الحاملين للوثائق اللازمة وعديمو الجنسية. وسيؤثر تحسين أولويات إنفاق الدول في سياق زيادة القيود على الموارد بالتنازلات التي تقدمها الدول على الصعيد دون الوطني والوطني والإقليمي والقاري والعالمي نتيجة لعدم قدرتها على تأمين الموارد الكافية في نطاق القوانين والسياسات المالية القائمة، فضلاً عن طبقة التنازلات الإضافية المقدمة باستمرار داخل جميع النظم الاقتصادية المختلفة نتيجة لاستمرار دورة الفشل في رفع مستويات المعيشة. ومن شأن استخدام منظور حقوق الإنسان، بما في ذلك مبدأ الأعمال التدريجي، الذي يهيب بالدول إلى تقديم التعاون والمساعدة الدوليين فيما يتعلق بالديون الخارجية والالتزامات المالية الدولية، أن يساعد في الجهود الرامية إلى زيادة حجم الموارد المتاحة.

## باء - التعامل مع طبيعة الدولة ودورها المتغيرين

43- بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، تعتبر الدولة مسؤولة عن الامتثال لحقوق الإنسان الدولية التي هي ملزمة بها. وقد كان تركيز الرصد والحوار البناء على الصعيد الدولي منصباً على الحكومات الوطنية. بيد أنه لا يمكن النظر إلى الحكومات الوطنية باعتبارها الجهات الفاعلة الوحيدة ذات

الصلة فيما يتعلق بتنفيذ حقوق الإنسان الدولية. فكثيراً ما تتمتع الحكومات دون الوطنية، بما فيها حكومات الولايات/المقاطعات والبلديات، بسلطة كبيرة فيما يتعلق بإعمال الحقوق، وبالتالي تتقاسم المسؤولية في تنفيذ المسؤوليات الدولية التي تقع على عاتق الدولة في مجال حقوق الإنسان. وقد أصبح إعمال حقوق الإنسان من خلال السياسات المالية أكثر تعقيداً من أي وقت مضى، متأثراً بالتغيرات الأخيرة في الاقتصاد، مثل أنماط مقايضة الديون وتغير المناخ وعدم رصد الأموال المتصلة بالمناخ بوضوح للبلدان الأكثر تضرراً، وكذلك بتزايد الشواغل بشأن الحصول على المعلومات المالية في العصر الرقمي والتدفقات المالية غير المشروعة. وعلى الرغم من أن زيادة المشاركة مع الجهات الفاعلة الخاصة يمكن أن توفر حيزاً سياسياً أكبر، فإن التساؤلات لا تزال مطروحة بشأن قدرة الجهات الفاعلة الخاصة على احترام التشريعات والامتثال لها واستعدادها لذلك، وهي مسألة تتطلب مزيداً من البحث. وقد تؤدي العولمة والقوة المتزايدة للمدن (الحكومات المحلية) بدلاً من الحكومات الوطنية إلى إساءة تقدير قوة التدخلات المحلية.

44- وعلاوة على ذلك، تؤدي الجهات الفاعلة العالمية من قبيل الشركات عبر الوطنية والمؤسسات المالية الثنائية أو المتعددة الأطراف أدواراً هامة في دعم إعمال الحقوق، وكذلك، عكسياً، في وقوع الانتهاكات والتجاوزات. وقد يكون لإجراءات الصناعات الاستخراجية أو المشاريع الإنمائية عبر الوطنية التي شرع فيها وأشرف عليها شركاء متعددون، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، آثار بعيدة المدى. ويزيد تنفيذ السياسات المالية تعقيداً بفعل الطبيعة المتغيرة للدولة وتنوعها وبفعل تعدد الجهات الفاعلة المشاركة في الوفاء بالتزامات حقوق الإنسان. ويتجلى هذا النمط، على سبيل المثال، في الحالات التي تكون فيها المؤسسات المالية غير راغبة على نحو متزايد في تمويل مناجم الفحم، وتحال فيها مؤسسات أخرى إلى المحاكم لانتهاكها حقوق الجيل القادم.

45- وكثيراً ما تتخبط الحكومات في شراكات مع مقدمي الخدمات من القطاع الخاص أو المنظمات المجتمعية من أجل إدارة البرامج. وقد أحرز بعض التقدم على الصعيد الدولي نحو فهم أفضل لمسؤوليات الأعمال التجارية والجهات الفاعلة الخاصة، مثلاً باعتماد المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان<sup>(33)</sup>، غير أن التزام الدول بتنظيم الأعمال التجارية لضمان اتساق إجراءاتها مع إعمال حقوق الإنسان سيكون حاسماً في تنفيذها بفعالية.

46- ولئن كانت الخبرة المستقلة ترى أن من المهم التأكيد على المسؤولية النهائية للدول عن ضمان الامتثال لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان حتى لا يكون هناك "تعاقد مع جهات خارجية" على ضمانات حقوق الإنسان الأساسية، فإنها تسلم أيضاً بأن التنفيذ الفعال يتطلب أن يكون جميع أفراد المجتمع، وكذلك جميع مستويات الحكومة وفروعها، مدركين للالتزامات الدولية وملتزمين تماماً بتنفيذها. وغالباً ما يعتمد احترام حقوق الإنسان وإعمالها على الحكومات المحلية والمنظمات المجتمعية والجهات الفاعلة الخاصة التي تعمل في إطار شراكة، مما يؤكد أن هذا التنفيذ مسؤولية والتزام مشتركين.

## جيم - الأزمات والطوارئ الطبيعية والالتزامات المالية

47- أدت جائحة كوفيد-19، مثلها مثل الأنواع الأخرى من حالات الطوارئ والأزمات الخطيرة، إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة، وكشفت في الوقت نفسه عن المنافسة على الموارد الشحيحة ومحدودية فرص الحصول على السيولة اللازمة. ويزيد ذلك الوضع سوءاً تقييد الدول في تنظيم المعاملات المالية عبر الحدود. وتعتزم الخبرة المستقلة معالجة الديون الخارجية والالتزامات المالية الأخرى كجزء من عملية الانتعاش من جائحة كوفيد-19، مع إيلاء اهتمام أكبر للالتزامات المالية الأخرى المتصلة بالأزمة.

48- وقد وُضعت تقييمات عديدة تبحث في الإشارات المالية قبل الأزمة والصلة بين الدين الخارجي والأزمات الإنسانية. فقد تكون هناك إشارات كثيرة معروفة معرفة جيدة، ولكن غالباً ما يكون من غير الواضح كيف يمكن إدارة الطبيعة الجديدة للأزمات، بما في ذلك الأزمات المتعددة التي تتدمج وتحدث في وقت واحد تقريباً. وتعتزم الخبرة المستقلة قضاء بعض الوقت في التفكير والتشاور على نطاق واسع بشأن هذه المسألة من أجل فهم أفضل لكيفية استفادة الدول والمجتمعات وأصحاب المصلحة الآخرين من التحليل وإيجاد سبيل للمضي قدماً في حالة حدوث أزمات متنوعة ومتعددة في المستقبل، مع الإشارة تحديداً إلى أموال الطوارئ في الميزانيات الوطنية.

49- ولوحظ أن الترتُّح أثناء الأزمات وبعدها منتشر على نطاق واسع؛ وإذا لم تتم إدارة هذه الحالات بعناية، فإنها يمكن أن تؤدي إلى تعميق الفقر وعدم المساواة في البلدان التي يعاني فيها السكان بالفعل من ظروف اقتصادية غير مستقرة. وكثيراً ما يؤثر هذا النوع من الحالات تأثيراً أعمق على أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة<sup>(34)</sup>. فعلى سبيل المثال، قيل إن التريخ خلال الجائحة منتشر على نطاق واسع. ويتضح ذلك من الكيفية التي حققت بها بعض الشركات أرباحاً ضخمة خلال هذه الجائحة: فقد أفادت التقارير بأن 17 شركة من بين 25 شركة الأولى الأكثر ربحية في الولايات المتحدة الأمريكية حققت زيادة قدرها 85 بليون دولار في عام 2020 مقارنة بالسنوات السابقة<sup>(35)</sup>، وأن أصحاب البلايين شهدوا زيادة في ثروتهم بمقدار 5,5 تريليون دولار خلال الجائحة.<sup>(36)</sup> ويبرز ذلك الافتقار إلى هامش للتصرف في المجال المالي بسبب نظم مالية يحتمل أن تكون غير مشروعة.

50- وتعتزم الخبرة المستقلة أن تستكشف ليس المجالات التقليدية لتمويل حقوق الإنسان فحسب، بل أيضاً التدابير الجديدة التي نشأت في أعقاب جائحة كوفيد-19، بما في ذلك صناديق التضامن والضرائب؛ ومقايضات الديون مقابل المناخ؛ وغيرها من الطرق الجديدة لتبسيط النظم المالية العالمية والوطنية.

## دال - البيئة والتدفقات المالية غير المشروعة والديون والمعاملات المالية

51- في بعض البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، توجه الموارد الشحيحة حالياً لسداد ديون الدائنين من القطاعين العام والخاص - وهي موارد قد تنتهي، مع مرور الوقت، في حسابات مصرفية في بلدان أجنبية عن طريق معاملات غير مشروعة. ومع تفاقم أزمة المناخ، سيدفع التمويل اللازم لتحقيق الأهداف المناخية البلدان أكثر فأكثر نحو أزمة مالية. والآثار السلبية المحتملة على حقوق الإنسان متعددة: يمكن أن يترك السكان دون إمكانية الحصول على الغذاء وسبل العيش، وأن يُشردوا، وأن يتعذر عليهم الحصول على المياه، وأن يعانون من الجوع والفقر المدقع. وقد يقع ملايين الأشخاص في حلقة الفقر المتفاقم بسبب المناخ، دون وجود بدائل. وقد يؤدي ذلك أيضاً إلى تدهور البيئة لأن أنشطة من قبيل الصيد وقطع الأشجار بطريقة غير مشروعة تؤدي إلى تفاقم الظروف البيئية للمجتمعات المحلية، مما قد يؤدي إلى زيادة الأضرار الناجمة عن تغير المناخ وارتفاع مستويات الديون الشخصية/المنزلية.

52- وموضوع الدين الخارجي موضوع بالغ الأهمية، لا سيما في الدول النامية التي تستخدم فيها الديون لبناء الاقتصاد المحلي أو إعادة بنائه أو تحريكه أو تطويره. غير أن معظم الدول النامية تميل إلى الاقتراض لخدمة ديونها القائمة بدلاً من خدمة الديون من مواردها الخاصة. وهذا الأمر يمكن أن يؤدي

(34) <https://www.etoconsortium.org/nc/en/main-navigation/library/>

(35) Oxfam, "Pandemic profiteers exposed", 22 July 2020. متاح على الرابط التالي:

<https://www.oxfam.org/en/press-releases/pandemic-profiteers-exposed-report>

(36) C. Collins, "Global billionaires see \$5.5 trillion pandemic wealth surge", 2021, *Institute for Policy Studies*

متاح على الرابط التالي: <https://ips-dc.org/global-billionaires-see-5-5-trillion-pandemic-wealth-surge/>

إلى عجز مالي كبير محتمل دون أن يؤدي بالضرورة إلى التنمية<sup>(37)</sup>. وإذا نشأت علاقة عكسية بين سعر الفائدة الحقيقي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان المتقلبة بالديون، فإن ذلك سيؤدي إلى ديون جائرة. وينبغي للبلدان المقترضة أن تستخدم الدين الخارجي في القطاعات الإنتاجية وفي البنية التحتية الأساسية التي تحسن إنتاجية الاقتصاد وتحمي البيئة في الوقت نفسه<sup>(38)</sup>.

53- وتتسبب التدفقات المالية غير المشروعة في آثار سلبية على الاقتصاد. وحسبما حددته معظم المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، كثيراً ما تفشل البلدان النامية في تعبئة رأس مال استثماري محلي كافٍ لتمويل نمو اقتصادي قوي طويل الأجل<sup>(39)</sup>. وتقل التدفقات المالية غير المشروعة من توافر الاستثمارات العامة في تمويل البنية التحتية ومعايير السياسة الاجتماعية، مثل تدابير تخفيف حدة الفقر والمساواة التي تشمل تدابير الحماية البيئية. ويمكن أن يُستنتج مما سبق أن التدفقات المالية غير المشروعة تدفع الحكومات إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي نتيجة لانخفاض حجم الأموال المتداولة في الاقتصاد. غير أن الاقتراض يمكن أن يؤدي أيضاً إلى زيادة هروب رأس المال<sup>(40)</sup>. ففي كل عام، يهرب نحو 1 تريليون دولار من البلدان النامية عن طريق مجموعة متنوعة من الوسائل، بما في ذلك التهريب وغسل الأموال والتهرب الضريبي للشركات. ويبدو ما يتدفق إلى البلد في شكل مساعدة إنمائية ضئيلاً جداً مقارنة بما يهرب من رؤوس الأموال: "أبعدت التدفقات المالية غير المشروعة 10 دولارات عن كل دولار ينفق على المساعدة الإنمائية الشاملة، و80 دولاراً عن كل دولار ينفق على الخدمات الاجتماعية الأساسية"<sup>(41)</sup>.

54- وفي عدة مساهمات في التقرير، جرى التشديد على أهمية العمل المقبل الذي تضطلع به الولاية بشأن ما لخدمة الديون والتدفقات المالية غير المشروعة وقابلية التضرر من الطوارئ المناخية من آثار مركبة على إعمال حقوق الإنسان<sup>(42)</sup>. وقد لاحظت بعض الدول في مساهماتها<sup>(43)</sup> الحاجة إلى: توطيد آليات تعزيز "النمو الأخضر"، مثل كينيا؛ ووضع تقييم للأدوات والآليات المالية لتمويل التكيف مع تغير المناخ وإعمال الحق في بيئة صحية، مثل موريشيوس؛ وتحديد أدوات مالية وضريبية لضمان الحد من العوامل المحركة لتغير المناخ، مثل المكسيك<sup>(44)</sup>.

55- وستركز الخبرة المستقلة أيضاً على النهج والنظم المالية القائمة التي لم تأخذ في الاعتبار مسألة تغيير حقوق الإنسان أو تحسينها. ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر: أحكام الأعاصير، ومقايضات الديون مقابل الطبيعة، ومبادلات الكربون، وضرائب الكربون؛ وارتفاع الضرائب الرقمية، والزيادات في الرسوم والاقتطاعات؛ وارتفاع الضرائب غير المباشرة؛ والمناقشة المتجددة بشأن فرض

.L. Signe, M. Sow and P. Madden, "Illicit financial flows in Africa", 2020, Africa Growth Initiative (37)

S.R. Dey and M. Tareque, "External debt and growth: role of stable macroeconomic policies", 2019, (38)  
*Journal of Economics, Finance and Administrative Science*, vol. 25, No. 50; K. Ali and M. Khalid,  
"Sources to finance fiscal deficit and their impact on inflation: a case study of Pakistan", 2019, *The  
Pakistan Development Review*; and Sibel Aybarç, "Theory of public debt and current reflections"  
2019, in Bernur Açıkgöz (ed.), *Public Economics and Finance*, IntechOpen.com

K. Nicolaou-Manias, "Illicit financial flows country risk assessment tool: summary" 2018, SSRN (39)  
eLibrary

A. Thiao, "The effect of illicit financial flows on government revenues in the West African (40)  
Economic and Monetary Union countries", 2021, *Cogent Social Sciences*, vol. 7, No.1

"Illicit financial flows", available at <https://globaljustice.yale.edu/illicit-financial-flows> (41)

انظر المساهمات المقدمة في هذا التقرير من الشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية، ومركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، (42)  
وديالوغو 2000، وماريسول لوبيز، وبرناديت أوهرير، ولاي لطيف وشركاه للخدمات القانونية.

جميع المساهمات في التقرير متاحة على الرابط التالي: (43)

<https://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/IEDebt/Pages/TakingsStockLookingForward.aspx>

المرجع نفسه. (44)

ضريبة على الثروة؛ والضرائب البيئية التي تغطي عملية نقل التكاليف للخارج؛ والدخل الأساسي الشامل مقابل الأصول الأساسية الشاملة؛ والتدخلات المالية الرئيسية الأخرى المتعلقة بالبيئة.

56- وتخسر المجتمعات المحلية أيضاً الفرص القائمة على الثورتين الزرقاء والخضراء من خلال التدفقات المالية غير المشروعة<sup>(45)</sup>. وستتظر الخبرة المستقلة في هذه المسألة في سياق نظرية الملوذ يدفع الثمن والتعهد بعدم ترك أي شخص وراء الركب، مع الاعتماد في الوقت ذاته على التعاون والمساعدة والتضامن على الصعيد الدولي في الأعمال المالي للحقوق. وينبغي دراسة الحلول القائمة على الطبيعة لمعرفة مدى نجاحها في تحسين حياة المجتمعات المحلية مع الحد من التدفقات المالية غير المشروعة<sup>(46)</sup>. وقد نجح ذلك فيما يبدو في الدول الجزرية الصغيرة<sup>(47)</sup>، وستستكشف الخبرة المستقلة إمكانات الدول الجزرية الصغيرة في توفير الحلول مع تقييم التدخلات الأخرى التي يمكن تنفيذها أو النظر فيها في هذا السياق.

## هاء - شفافية المعلومات المالية والضريبية والنظم الرقمية

57- إن زيادة الشفافية منفعة عامة متفق عليها عموماً لتوجيه المعاملات المالية. ومع ذلك، كثيراً ما يكون وصول الجمهور إلى عقود المالية العامة ضئيلاً ولا يزال الوصول إلى الاتفاقات الثنائية غير ممكن<sup>(48)</sup>. وستبحث الخبرة المستقلة المسائل المتصلة بالوصول إلى النظام المالي على الصعيد العالمي. وستقدم توصيات بشأن المجالات الرئيسية التي ستكون فيها المعلومات أساسية لضمان إدارة الديون الخارجية والنظم المالية العالمية على نحو أفضل<sup>(49)</sup>.

58- وتكتسي المشاركة والمساءلة والشفافية أيضاً أهمية بالغة لتعزيز الاستخدام الفعال للمعلومات والموارد العامة للاستثمار في حقوق الإنسان. والآليات المالية والتقنية ضرورية لتعزيز الوصول إلى المعلومات في الوقت المناسب بغية مساءلة صانعي القرار وتقديم التوجيه الفعال للدول وأصحاب المصلحة الآخرين. وي طرح عدم المساواة في الحصول على المعلومات والتعقيم العام مشكلة في النظام العالمي الافتراضي. ويستفيد مقدمو الأموال المتقلة من خلال معاملاتهم اليومية من النظام، كما تستفيد جميع الجهات الأخرى العاملة داخله في الاقتصادات المتنوعة التي نوقشت أعلاه. وسيكون عنصران من عناصر الشرعية المالية - الشفافية والمساءلة - محور تحقيق الخبرة المستقلة في حدود بيانات المعلومات المالية التي تستطيع البلدان الحصول عليها من أجل توليد إيرادات يمكن أن تعزز أعمال حقوق الإنسان.

Richard Munang, "Tackle climate change and illicit financial flows together", 2014, *New African*, (45) vol. 48, No. 554, available at [https://www.researchgate.net/publication/268507948\\_Tackle\\_Climate\\_Change\\_and\\_Illicit\\_Financial\\_flows\\_together](https://www.researchgate.net/publication/268507948_Tackle_Climate_Change_and_Illicit_Financial_flows_together)

World Wide Fund for Nature (undated), Smart coasts: climate-smarting marine protected areas and coastal management in the Mesoamerican reef region, available at <https://www.wwfca.org/en/smartcoastsmar.cfm>

United Nations Environment Programme (UNEP) (undated), "Comoros: ecosystem-based adaptation 2017-2020", available at <http://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/28424/ComorosEba.pdf?sequence=1&isAllowed=y>

انظر المساهمة في التقرير المقدمة من الأرجنتين

(49) <https://www.ohchr.org/EN/Issues/Development/IEDebt/Pages/TakingsStockLookingForward.aspx>. المبادئ الأساسية بشأن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية، التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها 319/69، أبرزت الحاجة إلى مزيد من الشفافية "من أجل النهوض بمساءلة الجهات الفاعلة المعنية، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تبادل البيانات والعمليات المتصلة بتسويات الديون السيادية في الوقت المناسب". وتشكل الشفافية والإفصاح أيضاً عنصرين أساسيين في مبادئ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المتعلقة بتعزيز الإفراض والاقتراض السياديين المسؤولين.

59- وقد أصبحت التحويلات، التي هي أكبر مصادر النقد الأجنبي وأكثرها استقراراً، مصدراً متممياً للدخل في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم. وستُحلّ مسألة التحويلات المالية، عندما ترتبط بمسائل أخرى في تمويل التنمية، مثل عدم الحصول على سيولة كافية خالية من الشروط والديون، ونقص مزمّن في تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، وتقلب تدفقات رأس المال الخاص، من أجل فهم أفضل لكيفية ضمان دعم النظم المالية وتدفقات المعلومات لإعمال حقوق الإنسان.

60- وفي قياس العناصر المتنوعة للاقتصادات العالمية والقارية والإقليمية والوطنية ودون الوطنية، سواء كانت نظامية أو غير نظامية، سوف تحدد الخبرة المستقلة، من خلال المشاورات وإشراك أصحاب المصلحة، المجالات التي يمكن للدول أن تختار التعامل معها وما الذي قد ترغب في تنظيمه على نحو أفضل من أجل تحسين تدابير حماية سكانها ورفع مستويات معيشتهم. وستشمل هذه المناقشة، على سبيل المثال لا الحصر، العملات المشفرة والعملات الرقمية وأصحاب المصلحة الناشطين في توفير الخدمات الرقمية، غالباً عبر الحدود.

61- فالأنظمة المالية في جميع أنحاء العالم هي بالفعل جزء من الاقتصاد الرقمي الذي يتحرك نموه وتطوره بسرعة يستحيل معها على القانون والسياسة تقييم التأثيرات والآثار المحتملة. وليست النتيجة مفاجئة: فعادة ما تتطور الاقتصادات والأعمال التجارية دون قانون أو تنظيم أو سياسات. غير أن هذا البعد الإضافي، في عالم يتسم بالأزمات المالية، وتدابير النقشف، وارتفاع معدلات البطالة، والتدفقات المالية غير المشروعة، وتناقص تحصيل الإيرادات، من المحتمل أن يعوق التزامات الدول بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونتيجة لذلك، ثمة حاجة إلى التفكير في كيفية تنظيم ومعالجة الجوانب التمويلية للاقتصاد الرقمي على المدى القصير والمتوسط والطويل<sup>(50)</sup>. ولا يمكن لسرعة المعاملات الرقمية في عالم تتم فيه معظم التجارة بشكل غير نظامي وحيث يوجد اقتصاد سري وإجرامي واسع إلا أن تضيف مزيداً من التعقيد والتوتر إلى نظام يواجه تحديات لمفهوم رفع مستويات المعيشة.

62- وبغية إحراز تقدم فعلي بشأن التدفقات المالية غير المشروعة، يتعين على واضعي السياسات أيضاً أن ينظروا في أوجه الترابط والتفاعلات الحاسمة بين الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، والغاية 16-4 (المعروفة أيضاً باسم "غاية التدفقات المالية غير المشروعة")، والأهداف الإنمائية المستدامة الفردية السبعة عشر التي يبلغ مجموع غاياتها 168 غاية<sup>(51)</sup>. غير أن التقدم المحرز على أرض الواقع محدود جداً إذا ما قورن بحجم المشاكل الناجمة عن التدفقات المالية غير المشروعة. وبحلول أواخر عام 2016، لم يُحرز سوى تقدم قليل وغير متكافئ بين بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في التعامل مع التدفقات المالية غير المشروعة. وفي حين يُنظر إلى هذه التدفقات على أنها تنبع من الفساد، فإن البيانات تبين بوضوح أن المستخدمين الرئيسيين لآليات التدفق المالي غير المشروع هم الشركات المتعددة الجنسيات. ولكن البيانات تظل مرة أخرى عائقاً أمام رصد ومراقبة هذه التحويلات، التي ستؤدي، في حالة السيطرة عليها، إلى تحقيق إنجازين متصلين مالياً في جميع البلدان: (أ) بقاء مزيد من الأموال في اقتصاد، وبالتالي استمرار تداولها هناك، مما يؤدي إلى خفض أسعار السلع والخدمات وربما خلق مزيد من فرص العمل، وتعزيز الأعمال التدريجي لحقوق الإنسان؛ (ب) كون الدولة في وضع أفضل يسمح لها بفرض الضرائب وتحصيل

P.K. Ozili, "Impact of digital finance on financial inclusion and stability", 2018, *Borsa Istanbul Review*, Vol. 18, No. 4 (50)

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة - منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "Coherent policies for combatting illicit financial flows", 2016، متاح في الموقع الشبكي التالي: [https://www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2016/01/Coherent-policies-for-combatting-illicit-Financial-Flows\\_UNODC-OECD\\_IATF-Issue-Brief.pdf](https://www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2016/01/Coherent-policies-for-combatting-illicit-Financial-Flows_UNODC-OECD_IATF-Issue-Brief.pdf) (51)

إيراداتها، وبالتالي تمويل أنشطتها، بما في ذلك الأنشطة المتصلة بحقوق الإنسان، مما يؤدي إلى إعمالها تدريجياً، بما في ذلك فهم التحديات والفرص والمخاطر ذات الصلة.

63- وعلى مدى عقود، كانت هناك مناقشات بشأن المبلغ الأمثل للضرائب أسفرت عن تطوير موقف في صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي. وعلى الرغم من أن البلدان النامية ما فتئت تشارك في هذه العملية، فإن من غير الواضح بعد ما هو أو ما ينبغي أن يكون المعدل الأمثل وكيف يمكن أن يتفاعل هذا المعدل مع مبدأ حقوق الإنسان المتمثل في التعاون والمساعدة الدوليين في تحقيق أقصى قدر ممكن من الموارد من أجل إعمال حقوق الإنسان. وفي المناقشات التي دارت حول هذا الموضوع، لم يتم بعد تحديد نهج حقوق الإنسان بوضوح، ولذلك فإن الخبراء المستقل يعترف تطوير الموقف من منظور حقوق الإنسان كجزء من هذه المناقشة العالمية الجارية والمثيرة للجدل لدرجة كبيرة.

## واو - النظام المالي العالمي وآثاره على حقوق الإنسان

64- إن الخبرة المستقلة على علم بالمناقشات الجارية بشأن الالتزامات المالية الدولية. فعلى سبيل المثال، يوجد في الوقت الحاضر عدد من المؤسسات والهيئات المختلفة التي تعمل على تطوير مواقف بشأن الضرائب الدولية. وتعتزم الخبرة المستقلة المساهمة في المناقشات العالمية بشأن هذه المسائل، بما في ذلك، وهو أمر مهم، المناقشات المتعلقة بالضرائب الرقمية، وإنشاء هيئة مالية حكومية دولية جديدة، واعتماد معدلات ضريبية عالمية دنيا للشركات.

65- وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، ومؤخراً من خلال وضع خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية المستدامة في عام 2015، كانت هناك دعوات متكررة لإنشاء هيئة ضريبية دولية. ولكن، على الرغم من أهمية هذه المناقشة، فإن الخبرة المستقلة تعتزم البحث في الحاجة ليس إلى هيئة ضريبية دولية فحسب، بل أيضاً إلى هيئة أوسع نطاقاً تعالج المسائل المالية على نطاق أوسع، بما في ذلك الديون الخارجية والتدفقات المالية غير المشروعة والضرائب. وستبحث هذه الفكرة من منظور حقوق الإنسان.

66- ولئن كانت الخبرة المستقلة تدرك أن النقاش بشأن اعتماد معدلات ضريبية دنيا عالمية للشركات مستمر منذ عدة عقود، فإن الصلات بين ما قد تطوي عليه هذه الضرائب وأثرها على إعمال حقوق الإنسان لم تُستكشف بالكامل، على الرغم من أن هناك مسائل أخرى تم الإبلاغ عنها، مثل أهمية نظام ضريبي تصاعدي لحقوق الإنسان والأثر الجنساني للسياسات الضريبية<sup>(52)</sup>. وبينما تبحث الخبرة المستقلة في مجالات أخرى تتعلق بالمسؤوليات المالية في إطار التعاون والمساعدة الدوليين ومبدأ التضامن، فإنها تشدد على أن من الأهمية بمكان أن تركز المناقشة المتعلقة بالإصلاحات المقترحة للنظام العالمي والوطني على الحاجة الملحة إلى الموارد اللازمة لمعالجتها.

67- وتلتزم الخبرة المستقلة بالبحث عن القنوات المناسبة التي يمكن من خلالها المشاركة على نحو بناء مع المجموعة الكاملة من الجهات الفاعلة التي تؤدي أدواراً هامة فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان والمساءلة المالية على جميع مستويات الحوكمة العالمية والقارية والإقليمية والوطنية ودون الوطنية. ويشمل ذلك البحث في أهمية الدور الذي يمكن للأمم المتحدة، بل ينبغي لها، أن تؤديه في إنشاء هيئة حكومية دولية معنية بالمسائل المالية التي يمكن أن تشمل ليس الديون فحسب، بل أيضاً الالتزامات المالية الأخرى، بما في ذلك الضرائب والتدفقات المالية غير المشروعة، حسبما كان يُدعى إليه باستمرار على مدى عدة عقود.

(52) انظر المساهمات في التقرير الواردة من منظمة المرأة العالمية، ومركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية.

## خامساً - خاتمة

68- يعرض هذا التقرير عدداً من أفكار الخبرة المستقلة وأولوياتها المواضيعية الرئيسية في بداية ولايتها. وترحب الخبرة المستقلة بالتعليقات والمساهمات والاقتراحات المتعلقة بهذا التقرير وتتطلع إلى إجراء مزيد من المشاورات مع الدول وجميع أصحاب المصلحة المعنيين.